



# أزمة اللاجئين العراقيين في الدول المضيفة بين واقع مرير ومستقبل مجهول

بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالبة

ريم حجيرة

إشراف الدكتور

إبراهيم دراجي

العام ٢٠١٠

## محتويات البحث

٣	الإطار المنهجي للدراسة
٤	مقدمة
٧	الفصل الأول: اللجوء الصامت والمسؤولية الدولية
٧	المبحث الأول : أسباب اللجوء الصامت وحاجة العراقيين الى الحماية
١١	المبحث الثاني: الجهود الدولية المبذولة في تخفيف وطأة ومعاناة اللاجئين العراقيين
١٥	المبحث الثالث: الوضع القانوني للاجئين العراقيين في (سوريا، مصر، الاردن)
١٨	الفصل الثاني: المفوضية السامية والوكالة الثانية.
١٩	المبحث الأول: دور المفوضية السامية لتخفيف حدة الأزمة في الدول المضيفة
٢٨	المبحث الثالث: الحلول المستدامة للوكالة العراقية حسب رؤية المفوضية السامية
٣٢	خاتمة
٣٣	الملاحق

## الإطار المنهجي للبحث

### تساؤلات الدراسة:

يمكن طرح عدة تساؤلات فيما يخص الدراسة :

- ١ - ما هي الاسباب الكامنة وراء اللجوء الصامت للعراقيين
- ٢ - ما مدى التأثير المباشر على دول الجوار
- ٣ - لماذا كانت المبادرات الى المساعدة بطيئة
- ٤ - هل ستتحول تلك الازمة الى نكبة ثانية

### فرضية البحث:

- ١ - هناك علاقة ترابطية بين الاحتلال والعنف الطائفي في العراق
- ٢ - افراغ العراق من طبقتة الوسطى ومن متقفيه كان مدروسا
- ٣ - استخدام اللجوء في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٨ كسلاح اميركي لتدمير دول المنطقة كسوريا والأردن.

### منهجية البحث :

أعتمد البحث على السرد التاريخي لما حصل منذ دخول القوات الامريكية ومن ثم تابع في وصف الاحداث وتحليل البعض منها.

## المقدمة

في ٧ نيسان ٢٠٠٣ الدبابات الأمريكية في وسط بغداد أمام أنظار ودهشة العالم ويمر يومين ٩ نيسان ٢٠٠٣ أعلنت القوات الأمريكية سيطرتها على معظم المناطق العراقية ونقلت وكالات الأنباء العالمية صور الإطاحة بتمثال الرئيس العراقي صدام حسين .

يوصف القانون الدولي الحرب ضد العراق "عدوان وانتهاك للشرعية الدولية"، واقتصاديا "هيمنة وسطوة تجارية للرأسمالية الجشعة في أمريكا" أما أخلاقيا "انهيار للقيم والمثل الإنسانية العالمية والتي طالما نادى بها الغرب تحت يافطة الديمقراطية".

فكانت الحرب على العراق مظهر من مظاهر الاستخدام المفرط للقوة العسكرية وعدم مراعاتها للأوضاع الأمنية والإنسانية للشعب العراقي. إن كان من حيث حجم الذخيرة التي استخدمت<sup>١</sup> أو من حيث عدد المعتقلين العراقيين الذين تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب بالإضافة إلى وقوع حالات وفاة في الحجز نتج معظمها عن حوادث إطلاق نار على أيدي قوات التحالف أو بسبب سوء المعاملة<sup>٢</sup>.

لقد سارت الأحداث في بداية الحرب على خلاف التوقعات، إذ كان الاحتمال الغالب أن هذه الحرب ستؤدي إلى تدفق كبير للاجئين أثناء العمليات العسكرية مثلما حصل سنة ١٩٩١ وقدرت الأمم المتحدة عدد اللاجئين المحتملين بمليون شخص واستعدت دول الجوار ووكالات الإغاثة الدولية لهذا الاحتمال بنصب الخيام في المناطق الحدودية والتأهب لمجابهة الكارثة الإنسانية ولكن شيئا من ذلك لم يحصل لان التوقعات بنيت على فرضية استمرار الحرب مدة طويلة والحال أن الحسم العسكري لم يستغرق كثيرا كما هو معلوم وقد حمل ذلك على الاعتقاد بان الوضع أصبح سانحا لإعادة اللاجئين العراقيين الى وطنهم فدعيت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من جانب مجلس الأمن بموجب القرار ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ الى مساعدة اللاجئين العراقيين على العودة، وطرحت المفوضية إمكانية إعادة نصف مليون لاجئ وفق مخطط أولي يهدف الى تنفيذ عمليات ضخمة شبيهة بإعادة اللاجئين الأفغان الى وطنهم<sup>(٤)</sup> لكن مفوضية شؤون اللاجئين قررت التريث في تنفيذ عملية إعادة اللاجئين الى

---

<sup>١</sup> ويسلي كلارك : "الانتصار في الحروب الحديثة العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية"، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤، ص٤٥.

<sup>٢</sup> وثيقة: العراق مذكرة حول بواعث القلق المتعلقة بالقانون والنظام، منظمة العفو الدولية رقم الوثيقة

٢٠٠٣/١٥٧/١٤، بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٣

العراق خصوصا بعد تفجير مبنى الأمم المتحدة في بغداد ١٩ | ٨ | ٢٠٠٣ لان العودة لم تكن آمنة لأولئك اللاجئين ولان الأحداث جرت عكس ما كان متوقعا ولعجز القوات الأمريكية والبريطانية في السيطرة على الوضع وتحقيق الاستقرار بعد الاحتلال وتفاقم أحداث العنف المتعدد المظاهر بعد أن أصبحت عناصر الميليشيات المسلحة والخارجين عن القانون هم اللبنة الأولى والأساسية في بناء القوات المسلحة العراقية الجديدة حيث أوكل إليهم تطبيق القانون وفرض النظام مما أدى الى هروب أعداد كبيرة من المدنيين من مساكنهم خاصة من مدينة بغداد التي يقطنها نحو ٦ ملايين نسمة والتي شهدت عمليات تطهير طائفية كبيرة منذ عام ٢٠٠٤ وتكثفت بشكل واضح بعد أحداث سامراء ٢٠٠٦/٢/١٢ حيث بلغ عدد اللاجئين العراقيين ٤,٥ مليون لاجئ<sup>٢</sup>.

منهم من هرب من بطش الاحتلال وآخرين بسبب الحرب الطائفية التي استهدفت المدنيين من خلال التفجيرات الانتحارية وعمليات الاختطاف والإعدام خارج إطار القانون<sup>٣</sup> حيث بلغت أزمة النزوح حدودا تبعث على الصدمة في أكبر حركة لجوء ونزوح قسري شهدها العالم منذ نكبة ١٩٤٨ في ظل ظروف إقليمية ودولية سيئة للغاية وغير ملائمة لقبول اللاجئين العراقيين وهو ما نجم عنه صعوبة حصول طالبي اللجوء على ملاذ امن في الدول المجاورة أو خارجها وقد تركز التدفق بداية الى سوريا والأردن الذين استقبلا ما يقارب ٢,٠٠٠,٠٠٠ لاجئ منذ بداية الحرب بينما توجه بعض الآلاف الى إيران ومصر ولبنان وتركيا وهؤلاء اللاجئين يمثلون تهديدا أمنيا كامنا بمنطقة الشرق الأوسط فاللاجئين العراقيين يتدفقون ببطء ويعيشون في العواصم العربية كدمشق وعمان وليس في مخيمات ومعسكرات مفتوحة. وليسوا فلاحين أو عمال يعيشون على مصادر ودخول منخفضة، بل أنهم عمال من أصحاب الياقات البيضاء، ويتمتعون بدرجة عالية من التعليم والتدريب، ولكن لم تتوفر لهم فرص العمل المناسب بالعراق. هذا، ويرفض غالبية اللاجئين العراقيين العودة إلى وطنهم

---

<sup>١</sup> ٥٠٠ ألف عراقي من أصول إيرانية لجئوا الى إيران ١٩٨٠، ٣٥٠ ألف عراقي كردي بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٨ لجئوا الى إيران وتركيا، ٤٠٠ ألف لاجئ قبل حرب ٢٠٠٣ لجأوا الى إيران وعدة دول أخرى بعد عام ١٩٩٠ حسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

<sup>٢</sup> القرار ٩١ قرار الحاكم المدني بريمر بدمج الميليشيات المسلحة الطائفية والعرقية ٢٠٠٣/٦/٧ القاضي بانخراط الميليشيات التي ساهمت في غزو العراق والتابعة للأحزاب الطائفية والعرقية لتشكيل حشد مسلح أطلق عليه الجيش الجديد.

<sup>٣</sup> تقرير حقوق الإنسان الفصلي الحادي عشر.

كنتيجة للأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق، فالיום لا مكان فيه لطبيب أو أستاذي جامعي<sup>١</sup>.

لقد تضخمت أزمة اللجوء في العراق منذ ٢٠٠٣ بثبات سواء من حيث الحجم أو التعقيد فمع تشديد القيود على دخول البلدان المجاورة أو الأجنبية وفرض تأشيرات للدخول الى تلك البلدان أصبحت قدرة الأشخاص على الحصول على ملاذ آمن من التهديدات التي يواجهوها يعتمد الى حد كبير وبصورة متزايدة على أوضاعهم المادية لا على حاجاتهم أو حقوقهم بمقتضى القانون الدولي الخاص بوضع اللاجئين.

مما أدى إلى تزايد أعداد الأسر التي فرت من ديارها ولكن دون أن تستطيع مغادرة العراق حيث يقدر عدد من غدوا نازحين داخل العراق الآن أكثر من ٣ مليون عراقي يزيدون أو ينقصون حسب الظروف أما بالنسبة لمن يحالفهم الحظ ويتمكنوا من الهرب الى خارج العراق فان أوضاعهم تزداد سوءا باطراد حيث يمنع هؤلاء اللاجئين من العمل وتتهدد الحاجة الى دفع أجور البيوت وشراء الطعام وتسديد نفقات العلاج الطبي مجتمعة مع الإمكانيات المحدودة للهيئات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم قدرة الملايين من الأشخاص على التحمل والاستمرار مما جعل العديد من الأسر تشعر بأنها قد غدت معدمة وإنها أمام خيارات مستحيلة ومخاطر متجددة بما في ذلك دفع الأطفال الى العمل والبيعاء واحتمالات أن تجبرها الظروف على العودة الطوعية الى العراق وواقع الحال يشير الى أن تلك الأزمة تزداد سوءا وستظل مشكلة تتطلب الاهتمام الدولي لسنوات قادمة<sup>٢</sup>.

---

<sup>١</sup> جون ألترمان مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية مقال بعنوان ( الآثار المترتبة على أزمة اللاجئين العراقيين ٢٠٠٨).

<sup>٢</sup> مذكرة إيجاز لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بعنوان ٢٩|ابريل|نيسان|٢٠٠٨.

ومذكرة إيجاز صادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ٨|ابريل|نيسان|٢٠٠٨.

## الفصل الأول: اللجوء الصامت والمسؤولية الدولية.

### المبحث الأول:

#### أسباب اللجوء الصامت وحاجة العراقيين الى الحماية:

تعريف اللجوء في القانون الدولي. هو: الحماية التي تمنحها دولة لفرد طلب منها هذه الحماية عندما يعاني من الاضطهاد في وطنه الأصل جراء اختلافه مع نظام سياسي أو أفراد أو جماعات في المعتقد والمذهب أو هرباً من الاحتلال أو الحروب الأهلية والانتقالات العسكرية، ولقد قرر فقهاء القانون الدولي أن اللجوء السياسي حق كفلته التشريعات الدولية ، وحثت عليه ، ودافعت عنه، وفي القانون الدولي حماية اللاجئين مسؤولية الدول طبقاً لاتفاقية ١٩٥١ وبرتوكول ١٩٦٧م، ويرى فقهاء القانون الدولي أن حق حماية اللاجئين ملزم لجميع الدول ولو لم تكن أطرافاً في المعاهدات الدولية التي أقرته.

تعريف اللاجئ. هو: الشخص الذي ابتعد عن وطنه الذي ينتمي إليه هرباً من الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية خاصة ولا يريد إن يضع نفسه تحت حماية بلده الأصلي<sup>١</sup>.

لقد منع الإعلان العالمي اتخاذ إجراءات منع اجتياز الحدود وإذا كان قد دخل أراضي دولة ما بالفعل فلا يجوز ترحيله أو إرغامه على العودة إلى الدولة التي قد يكون فيها عرضة لأي نوع من أنواع الاضطهاد ومنع الإعلان العالمي في الفقرة (٢ ، ٣) الخروج عن هذا المبدأ من قبل الدولة حتى في الحالات الاستثنائية عدا حالة واحدة هي عندما تواجه الدولة مانحة اللجوء أسباباً قاهرة تتعلق بأمنها القومي وحماية سكانها كما في حالة تدفق أعداد هائلة من اللاجئين وكما كان اللجوء عملاً "سلمياً وإنسانياً" وغرضه حماية من يتعرضون للاضطهاد.

ما هي حقوقه؟أسوة بنا جميعاً، يتمتع اللاجئون بحقوق الإنسان. كذلك لديهم حقوق لأنهم لاجئون وتشمل هذه الحقوق :

- الحماية من التمييز.
- الحرية الدينية.

---

<sup>١</sup> لقد أعطت المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل مضطهد الحق في اللجوء إلى بلدان أخرى "فراراً أو هرباً" من الاضطهاد (انتهاك أو خرق كل أو بعض حقوق وحرقات الإنسان لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء).

- وثائق الهوية والسفر.
- حقوق العمل.
- الإسكان والتعليم والإغاثة.
- الحماية من الغرامات بسبب الدخول غير القانوني.
- حرية الحركة.
- ويجب أن يتوافر حل دائم للاجئين، قد يتمثل في انخراطه المحلي في بلد اللجوء أو توطينه في بلد آخر أو إعادته الطوعية إلى بلده الأم. ويجب أن تكون العودة الطوعية مأمونة ومشرفة ومقرونة بالاحترام الكامل لحقوقه الإنسانية، لأن التاريخ أثبت أنه إذا كان الوضع في بلد ما غير مستقر، فسيؤدي ذلك إلى إرغام الناس على ترك ديارهم من جديد.
- لقد كانت هناك آمال بعد التدخل العسكري الذي حدث في ٢٠٠٣ أن يعود عدد كبير من المغتربين واللاجئين العراقيين للعراق والمساهمة في إعادة بناءه وتطويره وبالفعل عاد ما يقرب ٣٢٥ ألف لاجئ إلى العراق بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥.<sup>١</sup> ومع ذلك فقد عانى العراقيون من الاضطهاد منذ سقوط بغداد وتولي القائد العسكري الأميركي تومي فرانكس قيادة العراق (انظر الشكل المرفق رقم ١) وإعلان حل القوات المسلحة العراقية والشرطة وكافة الدوائر المرتبطة بها ١٦/٥/٢٠٠٣، حيث كان هذا القرار بمثابة كارثة أمنية وتنظيمية وهدم للبنية التحتية للدولة مما ترك الباب مفتوحاً للأحزاب والمليشيات ذات المنحى الطائفي والعرقي لتنفيذ أجندتها فانتشرت الفوضى وبدأت عمليات السلب والنهب في بغداد وبعض المدن الأخرى فسرقت البنوك والمستشفيات والمتحف الوطني العراقي<sup>٢</sup> ومئات آلاف الأطنان من الذخيرة الحربية من معسكرات الجيش العراقي تمت سرقتها إضافة إلى مراكز الأبحاث النووية وقد كانت عمليات السرقة والنهب والتخريب تتم على مرأى ومسمع من القوات الأمريكية التي لم تحرك ساكناً بل وارتكبت الانتهاكات والاعتداءات الصارخة وبمختلف أشكالها ضد المدنيين وعلى رأسها القتل<sup>٣</sup> كما كان للكيان الصهيوني و موساده حصته الكبيرة في تدمير وقتل العراقيين وخاصة أصحاب الكفاءات منهم فقد تمكن جهاز الاستخبارات الصهيوني "الموساد" وبمساعدة قوات

<sup>١</sup> اندرو هاربر خوسيه روبرا مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد (نشرة الهجرة القسرية عدد خاص بالعراق) ص ١٠ آب ٢٠٠٧.

<sup>٢</sup> قرار الحاكم المدني بول بريمر القرار رقم ٢ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

<sup>٣</sup> ١٧٠,٠٠٠ قطعة أثرية سرقت من المتحف العراقي حسب تقرير اليونسكو لعام ٢٠٠٦.

<sup>٤</sup> (منظمة إحصاء الوفيات العراقية- هي عبارة عن قاعدة بيانات مستقلة لوفيات المدنيين التي يبلغ عنها رجال الإعلام) إن ما لا يقل ٦٤,٧٧٦ شخصاً قد لقوا حتفهم نتيجة للأعمال العسكرية منذ بدء غزو العراق في ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦.



الاحتلال الأمريكي في العراق، من قتل ٣٥٠ عالما نوويا عراقيا، فضلا عن أكثر من ٣٠٠ أستاذ جامعي في كافة التخصصات العلمية المختلفة، حيث قام فريق امني أميركي بتقديم السيرة الذاتية الكاملة للعلماء العراقيين المطلوب تصفيتهم، وطرق الوصول إليهم<sup>١</sup>.

كما وكان هناك دورا لقوات المهمات الخاصة البريطانية في قتل وخطف أكثر من (٣٥٠٠) شخصا في بغداد بعمليات سرية وبالتعاون مع الشركات الأمنية وغيرها من المجاميع. وإن هذه العمليات كانت ضد أشخاص يمثلون تهديدا للمشروع البريطاني والأمريكي في العراق إضافة الى بدء تصاعد وتيرة العنف الطائفي من قبل الميليشيات والمجموعات المسلحة منذ ٢٠٠٥ التي فرضت قوانينها البغيضة (تفجيرات و فرق إعدام وتطهير طائفي) التي تقوم على التصفية والانتقام ورفض الآخر واستعمال العنف وسيلة لذلك الأمر الذي قسم أحياء بغداد على أساس طائفي أضر بالاقتصاد الهش والنسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي ولم يبق سوى أماكن قليلة مختلطة الطوائف والأعراق داخله مما اضطر كثير من العراقيين إلى الهروب من ديارهم إلى المناطق التي تشهد سلامة نسبية داخل البلاد والى بلدان الجوار داخليا حيث المحافظات العراقية الشمالية الكردية التي استقبلت آلاف العائلات العراقية العربية<sup>٢</sup>، أغلبها من الموصل وبغداد، هربا من الأوضاع الأمنية المتردية وبحثاً عن الأمان. وكان اغلب الأسر النازحة من العرب السنة الذين كانوا يصطدمون بإجراءات خاصة فرضتها الحكومة الإقليمية لكردستان العراق بينها الحصول على كفالة مواطن من مواطني الإقليم من العاملين في القطاع الرسمي وإذن بالإقامة الرسمية لتيسير وكانوا بداية يشملون نسبة كبيرة من أصحاب الشهادات العليا، مثل الأطباء والممرضات والمدرسين والمهندسين و خارجيا حيث تركز التدفق في البداية الى الأردن وسوريا ممن تعرضوا لعمليات قتل وإجبار لتغيير المعتقد الديني التي تعرض إليها معتققي الديانات الأخرى كالصابئة والمسيحيين والديانات الأخرى على أيدي مليشيات الإسلام السياسي السنية والشيوعية على حد سواء.

وتعتبر مليشيات الإسلام السياسي السنية والشيوعية نفسها ضحية ترد على الاستفزاز حيث قامت الميليشيات باستعمال الهاونات لقصف بعضهم البعض ،مما سبب الكوارث الكثيرة لعموم السكان الذين فروا فوراً حالا بما في ذلك نصف أطباء العراق الـ ٣٤٠٠٠ حسب إحصائية قدمتها IOM حيث تجاوز عدد اللاجئين العراقيين في سوريا المليون عراقي، وفي الأردن تجاوز تسعمائة ألف، بالإضافة إلى ١٦٠ ألف لاجئ في مصر وعدد آخر في السعودية ودول أوروبية مختلفة مما اضطر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصف النزوح العراقي

<sup>١</sup> وزارة الخارجية الأمريكية في تقرير رفعته للرئيس بوش نشرته وسائل الإعلام في ٦-٨-٢٠٠٨.

<sup>٢</sup> المسح المفصل الذي قامت به منظمة الهجرة الدولية IOM بالنسبة للهجرة داخل العراق وخارجه.

بالنزوح الصامت وقرع أجراس الخطر للفت انتباه المجتمع الدولي الغير مكترث الى واحدة من اكبر حركات التهجير في المنطقة منذ عام ١٩٤٨ ودعت الى عقد مؤتمر دولي معني بالتعامل مع الحاجات الإنسانية للاجئين العراقيين<sup>١</sup>، حيث حدد المؤتمر الاستجابات المستهدفة لمشاكل محددة مثل الحاجة الى إيجاد حلول دون تأخير من اجل الفئات المستضعفة بشكل خاص بما فيهم اللاجئين الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بحوالي ١٥ ألف لاجئ هربوا من العنف الدائر في العراق إضافة الى سعي المؤتمر الى طمأنة الدول المضيفة لاسيما الأردن وسوريا أن المجتمع الدولي على استعداد للعمل معها في حماية اللاجئين العراقيين ومساعدتهم ورحب المؤتمر بالموافقة على إطار العمل الاستراتيجي للعمل الإنساني في العراق وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني والقانون الدولي للاجئين الذي وضعتة الأمم المتحدة وشركائها وهو ما حدا بمفوضية للأمم المتحدة للاجئين منذ كانون الثاني ٢٠٠٧ إلى اعتبار كل عراقي يضطر إلى هجرة موطنه الأصلي لاجئا، وذلك بموجب التعريف الموسع لضحايا العنف ومنح وضع لاجئ على أساس الظاهر لجميع الرعايا العراقيين القادمين من وسط العراق وجنوبه وأجرت مكاتبها في جميع أنحاء المنطقة مقابلات لتسجيل العراقيين بعد التأكد من أصلهم ومدى خطورة حالتهم لتسهيل توفير الحماية والمساعدة لهم على أساس اتفاقية ١٩٥١ وبرتوكولها لعام ١٩٦٧<sup>٢</sup>.

---

<sup>١</sup> عقد المؤتمر في جنيف ١٧ ابريل ٢٠٠٧ وبحضور ٢٠٠ وفد من أكثر من ١٠٠ دولة عضو في الأمم المتحدة ومنظمات دولية إضافة الى ٦٠ منظمة غير حكومية.

<sup>٢</sup> [http://www.unhcr.org/cgi-](http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/refworld/rwmain/opendocpdf.pdf?docid=46deb5557)

[bin/texis/vtx/refworld/rwmain/opendocpdf.pdf?docid=46deb5557](http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/refworld/rwmain/opendocpdf.pdf?docid=46deb5557)

## المبحث الثاني: الجهود الدولية المبذولة في تخفيف وطأة ومعاناة اللاجئين العراقيين.

تفاعلت في عام ٢٠٠٧ قضية المهجرين العراقيين بشكل واسع، وباتت هما دولياً أقيمت له العديد من المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية. وكشفت الأمم المتحدة في تقرير لها أن الأزمة العراقية أدت إلى أكبر نزوح بشري تشهده منطقة الشرق الأوسط، منذ النزوح الفلسطيني وأكدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، أن نحو (مليونين و ٢٥٠ ألف) نجوا بأنفسهم من القتل والتهديد والخطف ذي الطابع الطائفي في مناطقهم<sup>١</sup>، وقد قابل هذا صمت وتجاهل رسمي ومحلي ودولي يكاد يكون مطبقاً حيث لم تتخذ أية جهة دولية أو محلية إجراءات قضائية لوقف هذه الانتهاكات والأسوأ من هذا وقوف الكثير من الدول المجاورة موقفاً سلبياً لا مبالياً من مأساة اللاجئين، إما خوفاً من التأثيرات الأمنية المحتملة للمشكلة، أو لاعتبارات سياسية عديدة كالأردن الذي طالما كان مفتوحاً أمام مئات الآلاف من اللاجئين العراقيين في الماضي، إلا أنه أغلق أبوابه في وجه لاجئي الحرب، ربما مخافة ألا يغادر أراضيه هؤلاء مطلقاً، مثلما فعل الفلسطينيون الذين لجئوا إلى الأردن قبل نحو ٦٠ عاماً وبقوا فيه إلى اليوم بينما أظهرت سورية كرماً استثنائياً في استقبال الأعداد الكبيرة من العراقيين رغم أنها استضافت مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين لأكثر من ٦٠ عاماً وقدرت كل من سوريا والأردن تكاليف استقبال اللاجئين العراقيين بمبلغ يصل إلى مليار دولار أميركي في السنة<sup>٢</sup>.

أما رئيس الوزراء السوري فيقول أن تدفق أكثر من مليون ونصف لاجئ عراقي يعادل الأعباء المترتبة على ٣٠٠ ألف عائلة سورية تستهلك ما يقارب مليار دولار (انظر المقالة الصادرة عن وكالة الأنباء الصينية "جينهوا" بتاريخ ٢٧ آب أغسطس ٢٠٠٧ هذا وتشير أحدث التقارير عن اللاجئين العراقيين إلى أن :

عدد اللاجئين العراقيين في سوريا حوالي مليوني لاجئ وهو ما يشكل أكثر من ١٠ % من تعداد سكان سوريا فهناك حوالي ٢٠٠٠ عراقي يصلون دمشق يومياً لا يستطيعون البقاء سوى ٦ أشهر وبعدها عليهم مغادرة البلاد والدخول مرة ثانية لأغراض الفيزا أو تجديد الإقامة (انظر المرفق ٢).

<sup>١</sup> تقرير الأمم المتحدة الفصلي للالزمة العراقية 2007 .

<sup>٢</sup> قال مخيمر أبو جاموس الأمين العام لوزارة الداخلية الأردنية في نيسان ابريل ٢٠٠٧ " إن اللاجئين العراقيين الذين يبلغ عددهم ٧٥٠ ألف عراقي يكلفون حكومته مليار دولار أميركي كل سنة ويشكلون حملاً هائلاً على موارد البلد التي لا يتجاوز عدد سكانها ٥,٦ ملايين نسمة " .

• عدد اللاجئين العراقيين في الأردن حوالي ٩٠٠ ألف لاجئ مما تسبب في زيادة عدد سكان الأردن بنسبة ١٣%.

• عدد المتواجدين الجدد في جمهورية مصر العربية بحدود ١٣٠٠٠٠٠ شخص<sup>١</sup>.

لقد قدمت سوريا للاجئين العراقيين ولا زالت الرعاية والمساعدة بالرغم من محدودية الإمكانيات المادية وكان للعدد الكبير للاجئين العراقيين اثر على جميع مناحي الحياة خصوصا الخدمات التي توفرها الدولة لمواطنيها حيث شهدت ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والعقارات والسلع الأساسية إضافة الى الضغط الذي يشكله هذا العدد المفاجئ على البنى التحتية والاقتصادية<sup>٢</sup>.

أما بالنسبة الى الأردن الذي كان مقصد مئات الآلاف من اللاجئين العراقيين من جميع قطاعات السكان الذين دائما ما وجدوه ملجأ آمنا لهم ومرحبا بهم على مر العديد من العقود وذلك مرده للعلاقة القديمة بين البلدين وعلى القيادة السياسية الأردنية التي تؤمن بأن تقديم الخدمات والعناية الإنسانية هي أمر مهم لأبعد حدود ولكن الموجات الأخيرة من اللاجئين باتت تشكل ضغوطات خطيرة إن كان من ناحية الموارد الطبيعية والبنية التحتية أو من ناحية السعة الاقتصادية فلقد استفاد المواطنون العراقيون مثلا من الخدمات الصحية في جميع منشآت وزارة الصحة الأردنية مجانا<sup>٣</sup>. إضافة إلى أن دعم الحكومة لقطاع المياه والكهرباء خاصة في بلد يعاني اصلا من نقص المياه شكل ضغطا هائلا على المجموعات المستضعفة من المجتمع الاردني.

وعلى الرغم من ذلك فان حكومات دول العالم لم تفعل سوى القليل وربما لا شيء يستحق الذكر للمساعدة حيث تخلت عن واجبها الأخلاقي والقانوني في تقاسم المسؤولية مع الآخرين حيال اللاجئين وكانت السمة الغالبة للموقف حيال الأزمة عدم المبالاة بشأن ما يحدث.

وسعت الحكومات إلى رسم صورة أكثر إشراقا للوضع في العراق ولازمة اللاجئين لتبرير تقاعسها عن الاستجابة لضرورتها منذ لقيت أنباء العودة الطوعية المتزايدة في ٢٠٠٥ والتحسن الهامشي للوضع الأمني في العراق التغطية الإعلامية على نطاق العالم بأسره إلا أن هذا لم يغير من الصورة الحقيقة شيئا فبادرت بعض دول الجوار والدول العربية من تحمل بعض المسؤولية فمصر تضم ما يقارب من ١٠٠ ألف لاجئ عراقي، وإن كان بصورة غير مباشرة. ولم يكن لعدد اللاجئين العراقيين بمصر تأثير قويا مقارنة بعدد سكانها الذي يقدر بما

<sup>١</sup> المسح المفصل الذي قامت به منظمة الهجرة الدولية IOM بالنسبة للهجرة داخل العراق وخارجه.

<sup>٢</sup> مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد (نشرة الهجرة القسرية عدد خاص بالعراق) آب ٢٠٠٧، ص ١٩.

<sup>٣</sup> نفس المرجع السابق، ص ١٧.

يقرب من ٨٠ مليون وأبدى لبنان صعوبة في إدماج واستيعاب اللاجئين العراقيين لكون ذلك سيكون له كبير الأثر على التوازن الطائفي الهش أصلاً.

وتوجه بعض الآلاف من اللاجئين الى إيران وتركيا حيث لم يكن حالهم بأفضل حال حيث اعتبرت الدولتين أنهم ليسوا مسؤولين عن خلق هذه الأزمة ولا يمكن تحمل أثرها كما لا يجوز إلقاء مسؤولية تأمين وضمان ملاذ آمن للاجئين العراقيين على كاهل البلدان المستقبلية لهم وحدها فلقد كانت الإجراءات الصارمة التي تتخذها حكومتي البلدين تمنع دخول طالبي اللجوء العراقيين إليهم<sup>١</sup>، وتوافدت أعداد قليلة الى دول الخليج العربي وليبيا واليمن وبقية أقطار الوطن العربي بنسب متفاوتة في حين أغلقت بقية الدول المجاورة حدودها مع العراق تماماً بحيث لم يتسنى لأي لاجئ عراقي الدخول إليها وتم إخفاء حقيقة أوضاعهم داخل تلك الدول إن وجدوا كما في السعودية والكويت إذ تبني السعودية حاجزا عالي التقنية بكلفة ٧ مليار دولار على حدودها مع العراق لإبقاء العراقيين خارج حدودها وقد قال الدكتور احمد السالم " نحن لا نقبل اللاجئين العراقيين، لان المفروض أن تجد الولايات المتحدة حلا لهذا الوضع؟"<sup>٢</sup>.

أما الدول الغربية فبدت اقل حماسا من السابق لقبول اللاجئين العراقيين وقد شكل اللاجئين العراقيون في ٢٠٠٦ اكبر مجموعة من طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي حيث كان المسار الرئيسي الغير قانوني لفلول العراقيون للدخول الى أراضي الاتحاد الأوروبي هي عبور تركيا باتجاه اليونان في ظل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لضمان امن حدوده الخارجية الأمر الذي لم يترك خيارا للاجئين إلا في عبور طريق غير امن الى درجة ان السلطات اليونانية قامت بترحيل العديد منهم الى تركيا بناء على اتفاق ثنائي بين الدولتين على رغم تعارض ذلك مع اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان خصوصا أن تركيا كثيرا ما أعادتهم الى العراق وهو ما شكل خطرا على حياتهم مما حدا بالبرلمان الأوروبي الى اعتماد قرارين في ١٥ |٢| ٢٠٠٧ و ١٢ |٧| ٢٠٠٧ بشأن الوضع الإنساني للاجئين العراقيين وتضمن القرارين عددا من الأحكام المتصلة بحماية العراقيين على أراضي الاتحاد الأوروبي وبالرغم من ذلك لم تعترف اليونان بوضع الحماية لصالح أي لاجئ عراقي كان قد قدم طلبا للجوء فيها بينما لم يتجاوز معدل الإقرار بالحماية للعراقيين في

<sup>١</sup> تقرير هيومن رايتس ووتش | ابريل | نيسان ٢٠٠٧ | بعنوان من فيض الى غيض.

<sup>٢</sup> مسؤول في وزارة الداخلية السعودية في تصريح لهيومن رايتس ووتش في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٧.

المملكة المتحدة ١٢% عام ٢٠٠٦ رغم توصية المفوضية السامية بضرورة اعتبار كل طالبي اللجوء العراقيين لاجئون بناء على المعايير المبينة في اتفاقية عام ١٩٥١<sup>١</sup>. كانت السويد هي من أول الدول الأوروبية التي مولت الدعم الإنساني للعراق وللاجئيه أسوة بسوريا والأردن منذ ٢٠٠٦ من خلال الصليب الأحمر السويدي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة قنديل السويدية التي ركزت على مشاريع المياه والصرف الصحي وحاجات الرعاية الصحية الأساسية للاجئين العراقيين واستقبلت السويد لوحدها عددا من اللاجئين العراقيين يساوي عدد اللاجئين العراقيين الذين تستقبلهم بقية الدول الأوروبية معا وقد ساهمت السويد وغيرها من الدول الأوروبية كالنرويج هولندا والمفوضية الأوروبية بدعم نشاطات مفوضية الأمم المتحدة لحماية ومساعدة اللاجئين من حيث توفير أماكن حماية من خلال فتح الباب لإعادة التوطين<sup>٢</sup>.

أما الدولتان اللتان شنتا الحرب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتسببا بمقتل الآلاف بشكل مباشر ونشر الخوف والمعاناة والتهجير القسري وتسببوا في حدوث النزاع الطائفي فالصمت المطبق تجاه فرار العراقيين من بلدهم كان شعار السياسة الأميركية حيث لم ينطق الرئيس بوش بكلمة واحدة عن الأزمة الإنسانية المتفاقمة في العراق والتي تعتبر الأسوأ من نوعها في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨ وكان السكوت عن الهجرة الجماعية للعراقيين خارج الوطن ليس مجرد حملة للتضليل تقوم بها إدارة الرئيس بوش، بل هي جزء من سياسة تتطوي على تكلفة إنسانية باهظة. فقد بدا للمسؤولين في الإدارة أن الطريقة الوحيدة لإخفاء المحنة الإنسانية للعراقيين هي منع وصولهم إلى أميركا اللهم في عدد محدود لأغراض الدعاية والنقاط الصور. فمذ غزو العراق عام ٢٠٠٣ لم تمنح أميركا اللجوء سوى إلى ٤٦٦ عراقيا، بينما السويد التي لم تشارك في غزو العراق قامت باستقبال ٢٥ ألفا خلال سنة ٢٠٠٧. وتحت الضغوط الدولية أجاز الكونجرس في ٢٠٠٦ قانوناً يقضي بإضافة عدد ضئيل من العراقيين لا يتجاوز الخمسمائة شخص إلى قائمة المستفيدين جلهم من المترجمين. والواقع أن عدد المترجمين الذين عملوا مع الأميركيين في العراق يتجاوز الخمسة آلاف، بالإضافة إلى الآلاف من السائقين وحراس الأمن الذين سماهم السناتور تد كنيدي "الشجعان"، حين قال: "المسؤوليات الأخلاقية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة، تقتضي مساعدة أولئك الشجعان الذين قدموا خدمات للجيش الأميركي، ويخشون على حياتهم". ولعل ما يشعر به المسؤولون الأميركيون

<sup>١</sup> مقالة مقدمة من اندرو هاربر رئيس وحدة دعم العراق في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بعنوان اللاجئين العراقيون بين الرفض والتجاهل ٢٠٠٩.

<sup>٢</sup> مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد (نشرة الهجرة القسرية عدد خاص بالعراق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣).

إزاء العراقيين من احتقار، فضلا عن تحميلهم مسؤولية الفشل يظهر بشكل واضح وجلي من خلال كلمات أحد صقور الإدارة الأميركية الأكثر نشاطا وحيوية وهو مندوب واشنطن السابق لدى الأمم المتحدة "جون بولتون" في حديث أدلى به إلى "نيويورك تايمز". فقد ادعى "بولتون" أن مشكلة اللاجئين العراقيين لا تمت بصلة إلى عملية الإطاحة بصدام حسين "لقد كان واجبنا أن نمحهم مؤسسات جديدة وضمن الأمن لهم. وقد حققنا ذلك الهدف، ولا أعتقد بأنه من واجبنا تعويض أحد على صعوبات الحرب".

أما وزارة الخارجية الأميركية فقد قررت في شهر يونيو ٢٠٠٧ بعد جلسة الاستماع التي نظمها الكونجرس رفع عدد المستفيدين العراقيين من حق اللجوء خلال سنة ٢٠٠٨ إلى ٧ آلاف شخص.

ولم تكن المملكة المتحدة بأفضل من صديقتها حيث أنها لم تتعهد بقبول حتى العراقيين المعرضين للتهديد بسبب عملهم مع القوات البريطانية في العراق وقدمت دعما ضئيلا جدا لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين في المنطقة.

ويتجلى تخلي الولايات المتحدة وبريطانيا عن واجباتهم الإنسانية والأخلاقية إزاء أزمة اللاجئين العراقيين على الرغم من جسامتها بالنظر إلى قرار الوكالة الدولية لغوث اللاجئين خفض الميزانية المخصصة للبرامج الخاصة بالعراقيين خلال عام ٢٠٠٧ وذلك بسبب عدم التزام الدول المانحة (وهي الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا) بدفع مستحققاتها النقدية، فبعد أن وصلت قيمة التبرعات إلى ١٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ انخفضت لتصل إلى ٢٩ مليون دولار في ٢٠٠٦، ويتم إنفاق ربع هذا المبلغ فقط على برنامج اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن وتركيا ولبنان، إلا أن هذا التنصل من المسؤولية يتجلى بما لا يدع مجالا للشك مع الاتهامات الموجهة للإدارة الأميركية بتجاهل هذه المشكلة والتي عبر عنها مركز منظمة مراقبة حقوق الإنسان في نيويورك مؤكداً أن واشنطن تتفق نحو ٢ مليار دولار أسبوعياً على حربها في العراق، ولكنها بالكاد بدأت تفكر في المعاناة الإنسانية التي تمخضت عن هذه الحرب<sup>١</sup>. (انظر المرفق رقم ٧).

---

<sup>١</sup> تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "أزمة اللاجئين العراقيين: التصريحات الرنانة والواقع" المؤلف من ٦٦ صفحة ٢٠٠٨/٦/١٦ (Rhetoric and reality: the Iraqi refugee crisis).

## المبحث الثالث: الوضع القانوني للاجئين العراقيين في (سوريا، مصر، الأردن) والإشكاليات.

يتسم الوضع القانوني للاجئين العراقيين في تلك الدول بالغموض فالدول التي اكتوت من تبعات استقبال اللاجئين الفلسطينيين منذ عشرات السنين دون أن تحظى باعتراف ودعم كافيين من المجتمع الدولي فضلا عن الشواغل الأمنية لا تعترف بالعراقيين كلاجئين ويعقد وضع اللاجئين في تلك الدول غياب أي إطار قانوني لحمايتهم عند لجوئهم الى تلك الدول التي لم تصادق على اتفاقية جنيف ولا على بروتوكول نيويورك لسنة ١٩٦٧ كما تفتقد هذه الدول لأي قانون وطني أو نص قانوني إقليمي لتنظيم مسألة اللجوء وهو ما يحول دون إرساء آليات عمل متماشية مع المعايير الدولية المتعلقة بمنح حق اللجوء وحماية اللاجئين ولذلك سعت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الى إبرام مذكرات تفاهم مع هذه الدول حتى يتسنى لها الاضطلاع بدورها الإنساني لفائدة اللاجئين وتحاول المفوضية من خلال هذه التفاهمات التأكيد على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي للجوء والتي من أهمها عدم رد اللاجئين وتعريضهم للخطر الذي هربوا منه.

بالرغم من أن الأردن كان من أوائل الدول العربية التي وقعت مذكرة تفاهم مع المفوضية عام ١٩٩٨ إلا انه فرض شروطا صارمة للدخول الى أراضيه ويرجع ذلك جزئيا لأسباب أمنية وفي جزء آخر إلى تعامل الأردن بالفعل مع قرابة مليون لاجئ عراقي موجودون بالفعل على أراضيه بينما يقل عدد سكان الأردن عن ٦ ملايين حيث سمح الأردن لهم بالدخول بموجب تأشيرات دخول لمدة ٣٠ يوماً تمنح عند الحدود وتجاهلت السلطات الأردنية بعد أبريل/نيسان ٢٠٠٣ تجاوز العراقيين مدة الإقامة الممنوحة لهم وأبدت قدراً كبيراً من الليونة في تطبيق قوانين الهجرة لكن تسامح الحكومة الأردنية تجاه العراقيين تغيرا بعد تشرين الثاني ٢٠٠٥ عندما قام عراقيين بقتل ٦٠ شخصاً بتفجيرات نفذوها في ثلاثة فنادق كبيرة بعمان. ومنذ تلك التفجيرات، بدأ المسؤولون الأردنيون بالتشدد في تطبيق قوانين الهجرة؛ حيث تم رفض دخول أعداد كبيرة من العراقيين عند الحدود، وازدادت صعوبة تجديد تأشيرات الإقامة وتم اعتقال العراقيين بسبب عملهم أو إقامتهم بشكل غير شرعي بمجرد فقدانهم حقهم القانوني بالبقاء في البلاد. وبالنتيجة، فإن العراقي الذي يفلح في الدخول إلى الأردن سرعان ما يفقد وضعه القانوني ويبدأ بالتعرض لغرامة قدرها ١.٥ دينار أردني (يعادل الدينار ١.٤ دولاراً أمريكياً واحداً) عن كل يوم يمضيه في الأردن بعد انتهاء تأشيرتهم وسرعان ما تضاف هذه المبالغ إلى المبالغ الضخمة التي لا يستطيعون تسديدها. وعندما تمسك الشرطة بعراقيين لا يستطيعون دفع الغرامات المتراكمة بسبب تجاوز مدة التأشيرة،



فإنها تقوم بترحيلهم وتحرمهم من دخول البلاد لمدة خمس سنوات، مما دفع بالعدد الأكبر من اللاجئين العراقيين بالتوجه نحو سوريا التي أبدت تساهلاً وكرماً مدهشاً حيال أزمة العراقيين<sup>١</sup>. وخلافاً لجاتها من الدول العربية الأخرى التي تفرض إجراءات صارمة لتأثيرات الدخول، فتحت سوريا صدرها لتدفق اللاجئين العراقيين وكانت حريصة بداية على عدم طرح تفاصيل حول أبعاد الأزمة<sup>٢</sup>، وصنفت العديد من المنظمات الحقوقية الغالبية الساحقة من المواطنين العراقيين في سوريا على أنهم "لاجئو أمر واقع": أي أناسٌ فرّوا من حالة العنف والاضطهاد، وهم بحاجة إلى الحماية الدولية حتى ولو لم يقدموا طلبات لجوء أو لم يعترف بهم رسمياً كلاجئين من قبل الحكومة السورية أو المفوضية العليا للاجئين. وينتمي لاجئو الأمر الواقع في سوريا إلى مختلف مشارب الحياة، وهم ينحدرون من مختلف الخلفيات الدينية والإثنية. فقد التمس السنة والشيعنة اللجوء في سوريا، إضافةً إلى الأقليات غير المسلمة. ويضم هؤلاء أشخاصاً نزحوا في عهد صدام حسين ومازالوا يخشون العودة وبسبب عدم تمتع اللاجئين بالوضع القانوني سعت المفوضية إلى توقيع أربع اتفاقيات مع عدة مكاتب حكومية سورية والهلال الأحمر في جنيف عام ٢٠٠٧<sup>٣</sup>، غير أن الوضع تغير في ٢٠٠٧ مع الارتفاع المفاجئ لعدد الوافدين إلى سوريا من اللاجئين العراقيين حيث أصبح يصل إلى سوريا شهريا بين ٣٥ ألف عراقي و ٦٠ ألفاً ولا يعود منهم إلى الوطن الذي تحتله القوات الأجنبية وتعمه الحرب الطائفية إلا معدودون يمكنهم الحصول على تأشيرة الدخول. ويشمل هؤلاء الأكاديميين وأفراد أسرهم؛ والطلاب العراقيين المسجلين في الجامعات والمعاهد العليا السورية؛ والأطفال المسجلين في المدارس؛ وسائقي الشاحنات وسيارات نقل الركاب التي تعمل على خط بغداد - دمشق؛ والعراقيين الذين يحتاجون إلى المعالجة الطبية في المستشفيات السورية، شريطة أن يحملوا الوثائق الرسمية ذات الصلة؛ وأعضاء الوفود الثقافية والرياضية الذين يزورون سورية أو يمرون عبرها؛ والتجار ورجال الأعمال من ذوي المصالح التجارية ممن يحتاجون إلى السفر إلى سورية.

ولكن المشكلة الأساسية هي في الفلسطينيين القادمين من العراق والساعين إلى طلب الحماية الدولية والفارين من انتهاكات حقوق الإنسان في العراق حيث أن أنظمة منح تأشيرات الدخول السورية لا تتضمن أي فقرات تسمح بدخول من هم بحاجة إلى الحماية ولذلك يقيمون

<sup>١</sup> بل فربليك، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

<sup>٢</sup> قال السيد فاروق الشرع، نائب رئيس الجمهورية السورية: " في الواقع هناك أزمة، ولكن سوريا لم تنذر من أي أحد ولم تطلب مساعدة أحد".

<sup>٣</sup> عبد الكريم ربحاوي رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان | من تقرير خاص حول أوضاع اللاجئين العراقيين في سوريا ٢٠٠٧.

في مخيمات على الحدود السورية في ظروف بالغة القسوة وأبلغ رسمييون سوريون أن سلطات الحدود تمارس درجة عالية من العقلانية في منح تأشيرات الدخول، وأنها تسمح بالدخول لمن ترى أنهم بحاجة ماسة إلى الحماية حتى إذا لم يكونوا مشمولين بأي من الفئات التي تنص عليها هذه الأنظمة. (انظر الشكل رقم ٣).

إن اللاجئين الذين لا يتمكنون من دخول سورية مثل لبنان والأردن وتركيا يتعرضون لمواجهة ظروف حماية غير موثوقة وغير مستقرة وبينما تمكن بعض العراقيين من الحصول على تصريح بالإقامة المؤقتة، وسجل آخرون أنفسهم لدى مكتب المفوض السامي للاجئين إلا أن الأغلبية تعيش وضعاً شاذاً ودون وضع قانوني. وهذا يتركها عرضة للإعادة القسرية إلى العراق<sup>١</sup>.

أما اللاجئين العراقيون في مصر فتشير التقديرات إلى أن عددهم ما يقرب من ١٦٠ ألف لاجئ من أصل ٤ ملايين لاجئ من جنسيات مختلفة يعيشون في مصر ويتركز أغلب اللاجئين العراقيين في المدن الجديدة القريبة من القاهرة وتقوم الحكومة المصرية بإتباع إجراءات تنظيمية مشددة تتعلق بمنح الإقامة الدائمة أو لفترات طويلة حيث يستطيع اللاجئون الحصول على تصريح مؤقت للإقامة لمدة ٦ اشهر قابلة للتجديد بناء على تسجيلهم لدى المفوضية السامية وحصولهم منها على الوثائق اللازمة لكن لا يستطيعون الحصول بسهولة على عمل أو خدمات الرعاية الصحية أو الدخول الى المدارس وهم يعيشون على هامش المجتمع على غرار العراقيين في كل المنطقة ويتمتع اللاجئ العراقي في مصر بالحماية الفعلية من الإبعاد القسري ولكن المؤسف أن ذلك التصريح كما أغلبية بلدان المنطقة لا يمنحهم حق العمل أو الحصول على الخدمات الأساسية<sup>٢</sup>.

---

<sup>١</sup> تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان أزمة اللاجئين العراقيين بين الكلام المعسول والواقع المر / آذار ٢٠٠٨.

<sup>٢</sup> مقالة مقدمة من اندرو هاربر رئيس وحدة دعم العراق في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بعنوان اللاجئين العراقيون بين الرفض والتجاهل ٢٠٠٩.

## الفصل الثاني: المفوضية السامية والنكبة الثانية.

المبحث الأول: دور المفوضية السامية لتخفيف حدة الأزمة في سوريا- الأردن -

مصر:

أمام الوضع الإنساني المعقد الذي افرزه التدفق الكبير للاجئين العراقيين الى دول الجوار كان لا بد للمفوضية السامية للاجئين العمل على مستويات عدة ( دبلوماسيا، إنسانيا، لوجستيا ) لتخفيف وطأة الأزمة الإنسانية ومساعدة الدول المضيفة على استقبال هؤلاء اللاجئين فعدت المؤتمرات لحشد المساعدات والتوعية بمشاكل اللاجئين العراقيين واحتياجاتهم المستعجلة فقامت المفوضية بتوقيع شراكات وتفاهات مع منظمات إنسانية مثل اليونيسيف ومنظمة الغذاء العالمي ومنظمات الهلال والصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الإنسانية وقد وسَّع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين مسرح عملياته في سورية والأردن ومصر إلى حد كبير وسعى في برامجه إلى توفير بعض الخدمات الأساسية للاجئين العراقيين لكن المفوضية تحذر من أن قلة الدعم المالي المقدم لها من المجتمع الدولي للحاجات الإنسانية للمهجرين العراقيين سيجعل من المتعذر أن تستمر في توفير الخدمات الصحية الأساسية للاجئين وتوفير الحماية والعون للاجئين العراقيين من خلال التسجيل والمساعدات الغذائية وغيرها من صنوف المساعدة، وتوفير الخدمات الاستشارية وخدمات المجتمع المحلي، وتقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعم التعليمي والصحي، والتدخلات القانونية، والاتصال بشتى قطاعات المجتمع، وإعادة التوطين. ولا تفي هذه الخدمات إلا بجزء يسير من حاجات الأفراد في الدول المضيفة ولسوء الحظ، فإن التجاوب مع تمويل مثل هذه البرامج قد اتسم بعدم الكفاية بصورة مريعة وقد فضَّلت بعض الدول إعطاء مساعدات عامة لتنمية العراق وإعادة الأعمار فيه فقط، فلم تزد نسبة ما تحقق من تمويل لعملية مكتب المفوض السامي للاجئين في العراق للعام ٢٠٠٨ عن ٥٣ بالمائة ونتيجة لذلك، فقد حذر مكتب المفوض السامي في مايو/أيار ٢٠٠٨ من إنه "قد يجبر في وقت قريب على تقليص عدد من برامج المساعدات لمئات آلاف اللاجئين العراقيين، وربما على وقفها، ما لم تقدّم الحكومات المانحة دعم إضافياً".<sup>١</sup>

وتحتاج وكالات أخرى تعمل في الإقليم إلى زيادة في التمويل أيضاً. وبين هذه برنامج الغذاء العالمي، الذي يقوم، جنباً إلى جنب مع مكتب المفوض السامي للاجئين، بتوزيع الأغذية

<sup>١</sup> راجع ملحق رقم إحصائيات حول المساعدات المقدمة من بعض الدول الأوروبية.

على نطاق هائل في سورية. وكما بيّنا فيما سبق، فإن قرابة ٩٠ بالمائة من اللاجئين المسجلين في سوريا قد تلقوا مساعدات غذائية في ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن تزيد الحاجة عن ذلك ولاسيما مع الارتفاع الحاد لأسعار المحروقات والأغذية على الصعيد العالمي<sup>١</sup>. وتحتاج اليونيسيف لمزيد من التمويل لمواصلة عملها الأساسي وتوفير الدعم لمزيد من أنشطة الحماية. وكما جرى التركيز فيما سبق، فإن ظهور قضايا خطيرة تتعلق بحماية الطفل، مثل عمل الأطفال ودفع الفتيات إلى البغاء أو إلى الزواج في سن مبكرة جداً في الدول المضيفة. وتقدم هيئات أخرى من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مساعدات إنسانية أساسية في الإقليم وتحتاج إلى استمرار تدفق الأموال وزيادتها لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

### سورية:

يتحمل مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في دمشق ضغطاً هائلاً خلال محاولته العمل على حماية وحل مشكلات العدد الكبير من اللاجئين العراقيين في سوريا تشمل التسجيل والتوثيق وإجراء المقابلات مع ملتسمي اللجوء وإعادة التوطين وتقديم المساعدات بالتعاون مع مؤسسات الحكومة السورية وبعض المؤسسات الخيرية والدينية كون سوريا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يطبق نظام الحماية المؤقتة من غير تحفظات<sup>٢</sup> (راجع الشكل رقم ٤) وقد ناشدت المفوضية في مرات متعددة المجتمع الدولي والدول المانحة لدعم سوريا ومساندتها لتمكينها من الاستمرار بتقديم المساعدات والخدمات الضرورية اللازمة للاجئين العراقيين على أراضيها وقد انعقد المؤتمر الإقليمي لإطلاق برنامج الأمم المتحدة لدعم اللاجئين العراقيين ٢٠١٠ في سوريا كونها تأوي النسبة الأكبر من اللاجئين وتشير دراسة أعدها "معهد بروكبنجز" أن اللاجئين العراقيين في سوريا هم الأكثر فقراً بين اللاجئين في مناطق أخرى من العالم، بحيث يعتمدون على مدخراتهم وما يملكونه من مقتنيات لتدبير أمورهم. لذا فإنهم بدلاً من البقاء في المخيمات يؤجرون شققاً في سوريا، وهو الذي أدى إلى ارتفاع سعر العقارات في سوريا خلال فترات النزوح العراقي، لكن مع نفاذ مدخراتهم وإنفاقهم لما جلبوه معهم من مال فإن وضعهم قد أصبح بالغ الهشاشة، لا سيما في ظل عجز سوريا عن تحمل الأعباء المالية الثقيلة.

<sup>١</sup> خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ "١٢٠,٠٠٠ لاجئ تلقوا حصص غذائية في سوريا".

<sup>٢</sup> عبد الحميد والي، ممثل المفوضية العليا للاجئين بدمشق، من دراسة بعنوان "تقييم أوضاع اللاجئين العراقيين في سوريا" آذار ٢٠٠٦ | ص ٤.

والجماعات اليايسة والمهشمة (التي لا تستطيع على العيش في ظل تلك الظروف)، حسب "الدراسة" تكون أكثر توجهها إلى ممارسة أعمال غير قانونية كالبغاء وارتكاب العديد من الجرائم الأخرى؛ وهذا ما أدى الى قلق السلطات السورية التي عبرت عن رغبتها في إيقاف الهجرة العراقية إليها، وقد كانت مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة قد خصصت لسوريا عام ٢٠٠٨ أكثر من مليوني دولار أمريكي من أجل مساعدة اللاجئين العراقيين كدفعة أولى من اتفاق مع سوريا لتقديم الدعم إلى اللاجئين العراقيين يتضمن دفع أكثر من ١٢ مليون دولار أمريكي لوزارات ومنظمات سورية.

أوضحت مسؤولة الإعلام في مفوضية اللاجئين أن "إحدى مهام المفوضية الآن هي شرح" ما تقوم به الحكومة السورية من جهود استثنائية وكرم مدهش حيال اللاجئين"، لافتة أنه فيما المطلوب لمساعدة سوريا ٦٠ مليون دولار أمريكي لاستضافة هؤلاء تم تسديد فقط ١٢ مليون دولار أمريكي وزعت على وزارات الصحة والتعليم والهلال الأحمر السوري ومحافظة الحسكة". مؤكدة أن "العمل جار حاليا على استقدام معونات تقارب ٣٠ مليون دولار أمريكي بهدف دعم البنية التحتية في سوريا لمجابهة الضغط المتزايد عليها خصوصا في قطاعات الصحة والتعليم، كما أن أبواب المشافي السورية مفتوحة في وجه جميع العراقيين مجانا، إلا أن هناك مشكلة طول الانتظار والطلب المتزايد على العلاجات الخاصة. وصعوبة توفير أدوية لأصحاب الأمراض المزمنة، كما أن مكافحة أمراض مثل السرطان من أهم أولويات المفوضية بسوريا، وفي محاولة منها لإيجاد حلول لهذه الأزمة المتفاقمة قامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإنشاء ثلاثة مراكز طبية لتقديم الإسعافات الأولية كما أنها بصدد تشيد مركزين آخرين. وترعى المفوضية شهريا علاج حوالي ١٠ آلاف لاجئ عراقي بتوجيههم للأطباء السوريين ولمراكز العلاج السورية. وتجد المستشفيات السورية، نفسها في مواجهة مشكلة جدية نظرا للتوافد اليومي لأعداد من الجرحى والمحروقين من ضحايا العنف في العراق. كما أن العديد منهم يعتبرون من ضحايا التعذيب ويحتاجون لرعاية نفسية وطبية خاصة.

كما وعملت المفوضية على توسيع المستشفيات وتأهيل عاملين في القطاع الصحي وتجهيز العيادات الطبية وتوفير سيارات إسعاف وترميم المدارس وبنائها وتمويل الكتب المدرسية للأطفال العراقيين حيث انفق ما يقارب ٩.٦ مليون دولاراً.

---

<sup>١</sup> ذكرت دراسة بعنوان "تقييم أوضاع اللاجئين العراقيين في سوريا" لعبد الحميد والي، ممثّل المفوضية العليا للاجئين بدمشق، آذار ٢٠٠٦ أن الأطفال في سوريا كانوا يذهبون مجانا الى المدارس والمشافي العامة في سوريا بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

وبفضل التعاون مع برنامج الأغذية العالمي سيستفيد ١٣٠ ألف لاجئ من المساعدات الغذائية في ٢٠١٠، إضافة الى المنح الطارئة حيث استفاد ٢١٠٠٠ عائلة عام ٢٠٠٩ ويتوقع أن يحصل ١٧٠٠٠ عائلة في ٢٠١٠.

وأقيمت عدة بيوت وملاجئ آمنة للنساء اللاتي نجون من الاغتصاب والعنف العائلي وقدمت لها المساعدات وتم تعزيز المكاتب المنتشرة في سوريا من اجل تسهيل التعرف على العراقيين الأكثر ضعفا وإحالتهم الى الجهات المعنية للحصول على ما يلزم من المساعدة والحماية حيث تمنع قوانين البلدان الثلاثة للاجئين العراقيين من العمل بشكل رسمي، فيضطرون للعمل بصورة غير شرعية، مما يجعلهم عرضة لاستغلال أرباب العمل. ولا يحق للاجئين في كل من مصر والأردن الاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية إلا في حالات استثنائية، كما إن مواصلة الأطفال لتعليمهم شبه متعذر في مصر.

### الأردن

تحاول المفوضية العليا للاجئين وشريكها الهلال الأحمر الأردني توفير بعض الخدمات الأساسية للاجئين العراقيين الأردن التي تعد مشكلتهم أكثر ترويعا منها في سوريا كونهم يشكلون ١٠% من عدد سكان الأردن وبالإضافة إليهم هناك ٦٠% من السكان من أصل فلسطيني الذين يشكلون عبء كبير على قطاع المياه والكهرباء كون الأردن واحد من بين أفقر الدوال بالمياه إضافة الى أن الهاشميين أصبحوا أقلية صغيرة في بلدهم. وبذلك أصبحت الأردن أمام عدد من التحديات الأمنية على حدودها الشرقية والغربية مما جعل دخول اللاجئين إلى الأردن يخضع لقيود مشددة للغاية وينطبق هذا بصورة خاصة على الشبان بين ١٧ و ٣٥ عاما، الذين يُعادون دون استثناء عند نقطة الحدود<sup>١</sup>.

ولا يقتصر الأمر على هذا وإنما ينبغي بمقتضى القانون الأردني دفع غرامة تصل قيمتها إلى ٧٦١ دولار أمريكي عن كل سنة يتجاوزون فيها مدة سريان مفعول تأشيرة الدخول<sup>٢</sup>.

"أعلنت السلطات الأردنية في فبراير/شباط ٢٠٠٨ أنها سوف تعفي العراقيين من الغرامات المتراكمة عليهم إذا ما قرروا العودة إلى بلدهم أو السفر إلى بلد ثالث، ولكنه سيكون على من يرغبون في البقاء بعد ١٧ أبريل/نيسان دفع ٥٠ بالمائة مما يستحق عليهم لتسوية

<sup>١</sup> خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ ص ١٥.

<sup>٢</sup> نفس المرجع السابق، ص ٣٢.

<sup>٣</sup> تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان أزمة اللاجئين العراقيين بين الكلام المعسول والواقع المر في

مارس/آذار ٢٠٠٨ حيث أصدر الأردن قراراً في أيار ٢٠٠٨.

<sup>٤</sup> مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، تحديث بشأن أوضاع العراق، مارس/آذار ٢٠٠٨.

أوضاعهم، أو المخاطرة بعدم الموافقة مستقبلاً على منحهم إذن الإقامة حيث يتوجب على العراقيين الراغبين في الحصول على وضع المقيم كمستثمر استثمار ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني (١٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي) كحد أدنى.

وتسعى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى المساعدة على سد الحاجات حيث لا يتلقى معونات من المنظمات الدولية العاملة في الأردن سوى نذر يسير من اللاجئين وحتى مايو/أيار ٢٠٠٨ كان زهاء ٥٣,٠٠٠ شخص قد سجلوا أنفسهم لدى مكتب المفوض السامي للاجئين في الأردن. وثمة عدد من الأسباب يحول دون تسجيل جميع اللاجئين أسماءهم. فليس من الضروري للاجئين في الأردن أن يكونوا مسجلين لتلقي المساعدات لوجود عدة منظمات تقدم المساعدات دون الحاجة إلى تسجيل في المفوضية العليا<sup>١</sup>.

ويقدم مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين معونات غذائية ومساعدات مالية كما في سوريا غير أن إجمالي عدد اللاجئين المتلقين للمساعدات قليل ولا يعود هذا إلى عدم حاجة هؤلاء اللاجئين إلى المساعدة، وإنما إلى شح الموارد و ضعف القدرات واعتبار اللاجئين الموجودين في سوريا هم أكثر حاجة ومن المتوقع أن يتزايد عدد العراقيين المحتاجين إلى المساعدة نتيجة الزيادة في تكاليف المعيشة في الأردن<sup>٢</sup>.

ويستطيع جميع الأطفال بمن فيهم المقيمون بصورة غير قانونية الالتحاق بالمدارس بجميع أنواع ومستويات مؤسسات التعليم العام غير أن قطاع التعليم العام يواجه صعوبات في استيعاب أطفال اللاجئين العراقيين إضافة انه غير مجاني<sup>٣</sup>، وتفرض الأردن شروطاً من أجل القبول في المدارس حيث يتعين على اللاجئين جلب وثائقهم المدرسية الرسمية من العراق وإثبات أنهم لم يتغيبوا عن المدرسة لمدة تزيد على ثلاث سنوات ولا يلتحق البعض بالمدارس لعجزهم عن تلبية هذه الشروط. بينما يلجأ آخرون إلى القيام بعمل مأجور لمساعدة أهاليهم على تكاليف الحياة وبحسب المنظمة الدولية لشؤون الهجرة، من السهل على الأطفال في الأردن الحصول على عمل في السوق غير القانونية للعمل. اما من ناحية خدمات الرعاية الصحية فيواجه اللاجئين العراقيون ممن يعانون مشكلات صحية مزمنة، من قبيل داء السكري أو السرطان أو أمراض القلب، صعوبة بالغة في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة لهم وفي بعض الحالات، تتحول المشكلات الصحية الثانوية إلى مشكلات خطيرة

<sup>١</sup> تقرير هيومن رايتس ووتش "معاملة يلفها الصمت" نوفمبر | ٢٠٠٦ | ص ٩٥.

<sup>٢</sup> مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، تحديث بشأن أوضاع العراق، مارس/آذار ٢٠٠٨.

<sup>٣</sup> مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، تحديث بشأن أوضاع العراق، مارس/آذار ٢٠٠٩.

بسبب عدم توافر العلاج. ومن الناحية النظرية، يمكن للعراقيين طلب العلاج في العيادات الصحية الخاصة، ولكن معظمهم لا يقدر على ذلك. وقد تم إنشاء بعض المراكز الصحية التي تشرف عليها منظمات غير حكومية وهيئات إنسانية، غير أن هذه لا تستطيع معالجة إلا جزء بسيط ممن يحتاجون إلى العناية.

وتشكل الحاجة المتزايدة إلى الدعم النفسي والدعم النفسي - الاجتماعي من جانب اللاجئين العراقيين باعث قلق كبير الأهمية في الأردن وبين من يحتاجون إلى الدعم في هذا المجال العديد من الناجيات من العنف الجنسي والعنف على أساس النوع الاجتماعي - حيث تم توصيف حالة ما لا يقل عن ٤,٣٨٠ عراقية في هذا المجال من قبل مكتب المفوض السامي<sup>١</sup>.

### جمهورية مصر

يمثل اللاجئون العراقيون نسبة ٥% من نسبة اللاجئين في مصر والملفت للانتباه أن أغلب العراقيين الذين نزحوا إلى مصر من الميسورين مادياً<sup>٢</sup>. حيث يسجلون في المفوضية ويمنحون البطاقة الصفراء بالتعاون مع الحكومة المصرية<sup>٣</sup>، وتقدم المفوضية وشركائها، في مصر الحماية والمساعدة الأساسية التي تتضمن الاحتياجات ذات الأولوية للاجئين والتي تتضمن إعانات التعليم والصحة والمساعدات المالية المقدمة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة والأفراد الأكثر ضعفاً وهي حالات محدودة جداً.

• في مجال التعليم تساهم المفوضية في تسهيل إلحاق أبناء اللاجئين العراقيين بالمدارس حيث أن الأمر يحتاج إلى إقامة رسمية بخلاف البطاقة الصفراء التي تؤمن إقامة مؤقتة فقط وفي ضوء تلك القيود المفروضة على وصول العراقيين إلى المدارس العامة فإن الكثير منهم يطلب الدعم بغية الالتحاق بالمدارس الخاصة المتيسرة ومتابعة تعليمهم وبحثاً عن حلول دائمة لهؤلاء ورهنًا بتحسين الوضع في العراق فمن

<sup>١</sup> المكتب الدولي للهجرة، تقييم للاحتياجات النفسية للعراقيين النازحين في الأردن ولبنان/شباط ٢٠٠٨.

<sup>٢</sup> دراسة لإيمان مرعي بعنوان "حالة اللاجئين في مصر الواقع والإشكاليات" ص ٢١.

<sup>٣</sup> البطاقة الصفراء: وثيقة يتم إصدارها للأشخاص الذين قاموا بالتسجيل لدى المفوضية حيث تضمن هذه البطاقة الإقامة المؤقتة في مصر.

<sup>٤</sup> خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ ص ١٢٧ (شركاء المفوضية في مصر كاريتاس، الهيئة القبطية الإنجيلية، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة مصر الملجأ، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، منظمة العمل الدولية).



المرجح يقرر بعض العراقيين العودة طوعا لكن بالنسبة للبعض الآخر فالحل هو في التوطين في بلد ثالث<sup>١</sup>.

• في مجال الرعاية الصحية تقدم المفوضية الدعم ليستطيع اللاجئين تلقي العلاج الأولي في مراكز رعاية صحية عامة إضافة الى الدعم في ميادين الولادة والأمومة والطفولة وكذلك الحصول على رعاية نفسية وعقلية عبر تحسين منشآت صحية مختارة وتحسين قدرات كوادرها<sup>٢</sup>.

ويبقى أن الحل الدائم الممكن للاجئين في مصر هو في العودة الطوعية حيث أغلق ١,٣٥٨ ملف عراقي مسجل بهدف العودة الى العراق وتتضمن الإجراءات التي تتبعها المفوضية في التنسيق لتسهيل العودة وتوفير معلومات موثوقة حول عملية العودة و حول أحوال المناطق التي يعودون إليها و تقديم منحة للنقل و العودة الى الوطن أو في إعادة التوطين حيث تم توطين ٨٧٦ لاجئ عراقي و تقديم طلبات ٢٩٠ عراقيا آخر بين شهري كانون الثاني و أيلول ٢٠٠٩<sup>٣</sup>. (راجع الشكل رقم ٥).

#### إشكالية عدم إقبال اللاجئين على التسجيل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين :

لا يعرف بالضبط عدد اللاجئين العراقيين في الشرق الأوسط لكن الحكومات وبعض المنظمات الإنسانية ترى أن عدد اللاجئين قد ناهز المليونين ونصف يتركز معظمهم في سوريا والأردن ومصر وقد شكل التواجد العراقي في سوريا النقل الأكبر من نسبة اللاجئين حيث

(١) بلغ عدد اللاجئين في سوريا مليون ونصف ، منهم ٢١٥,٤٢٩ مسجلين لدى المفوضية بصفة لاجئين أما في الأردن فقد بلغ عدد اللاجئين أكثر من ٧٠٠ ألف و المسجلين منهم لدى مراكز المفوضية ٤٦,٧٤٥<sup>٤</sup>.

(٢) وأما في مصر فقد بلغ عدد اللاجئين العراقيين تقريبا ١٦٠ ألف وعدد المسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ٩,١٢٦ لاجئ الى تاريخ أيلول ٢٠٠٩<sup>٥</sup>. ويرجع عدم إقبال اللاجئين للتسجيل في مكاتب الأمم المتحدة لعدة أسباب مختلفة كانت متشابهة في الأردن ومصر حيث أن العراقيين الذين لجئوا الى البلدين كانوا يملكون قدرة مالية

<sup>١</sup> صحيفة النبأ ٤ آذار/٢٠٠٨.

<sup>٢</sup> خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ ص ١٢٨.

<sup>٣</sup> نفس المرجع السابق، ص ١٢٧.

<sup>٤</sup> المفوضية العليا للاجئين العراقيين خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ ص ١٣ ص ٥٦.

<sup>٥</sup> خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ ص ١٢٦.

جيدة مكنتهم من مغادرة العراق والخلاص من حالة انعدام الأمن والعيش في شقق مترفة حيث أفادت تقديرات أن وصول ٥٠,٠٠٠ ألف أسرة عراقية الى الأردن أدى الى ضخ ٢ مليار دولار في الاقتصاد الأردني ٢٠٠٥<sup>١</sup>.

وهذا اكسب اللاجئين شعورا داخليا بالترفع عن صفة اللاجئين التي اعتقدوا أنها لا تليق بهم وعدم تسجيلهم في المفوضية لكن ذلك لم يدوم طويلا خاصة مع نقص المدخرات وطول مدة الإقامة التي أنهكتهم ماديا إضافة الى عدم تمكنهم من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المفوضية في مجال الصحة والتعليم والغذاء بدون تسجيل إضافة الى بروز فرص إعادة التوطين في احد البلدان الغربية الأمر الذي جعل المئات منهم يلجئون أبواب الأمم المتحدة للتسجيل. كما وانه ليس من الضروري للاجئين في الأردن أن يكونوا مسجلين لتلقي المساعدات، ولذا فإن العديدين منهم لا يتصلون بمكتب المفوض السامي للاجئين. وفضلاً عن ذلك، فإن البعض يواجه صعوبة في الوصول إلى مكتب المفوض السامي بسبب أماكن سكنهم.

أما بخصوص سوريا فان العراقيين الذين توجهوا إلى سوريا لم يتم تسجيلهم في مكتب المفوضية (مركز دوما الذي فتح أبوابه ٢٠٠٧ والذي يعتبر اكبر مركز تسجيل لاجئين في العالم ) وترى دراسة أن العراقيون يفضلون النزوح إلى سوريا؛ لأن هذه الأخيرة تفتح لهم أبوابها خلافاً للدول المجاورة الأخرى، التي فرضت قيوداً شديدة على إجراءات منح التأشيرات، أو أنها تُسيّر دوريات للمراقبة بالقرب من الحدود. وبالإضافة إلى ذلك هناك أيضاً عوامل اقتصادية وثقافية، فضلاً عن الروابط العائلية التي تدفع العراقيين إلى التوجه بأعداد كبيرة إلى سوريا تحديداً<sup>٢</sup>.

وكان من وراء عدم تسجيل أولئك أسباب كثيرة منها

- التخوف في الكشف عن أسباب خروج هؤلاء العراقيين في العراق
- (عقدة الأجنبي ) كون مكاتب المفوضية تابعة للأمم المتحدة ومقرها أميركا المسؤولة عن إلحاق الضرر بالعراق دولة وشعبا وهو ما يؤكده رفض الكثير منهم تحويل ملفاتهم للتوطين في أميركا.

<sup>١</sup> صحيفة جوردان تايمز ، ١٤ آذار ٢٠٠٥ " العراقيون يضحون ٢ مليار دولار الى المصارف الأردنية " .

<sup>٢</sup> "إليزابيث فيريث "Elizabeth Ferris" — باحثة بارزة ومديرة مشروع النازحين الداخليين في معهد

"بروكينجز The Brookings Institution"" — في مقالتها المعنونة بـ "اللاجئين العراقيين مشكلتنا أم

مشكلة السويد " في "واشنطن بوست".

- اعتبار عملية التسجيل لدى المفوضية السامية وبالتالي الانتظار في طوابير لطلب المساعدة تجربة مذلة ومهينة للكرامة التي لا يرغب الكثير بتجربتها حيث إن اللاجئين في سوريا يعتبرون الأقل فقراً من اللاجئين في مناطق أخرى من العالم، بحيث يعتمدون على مدخراتهم وما يملكونه من مقتنيات لتدبير أمورهم لكن مع نفاذ مدخراتهم وإنفاقهم لما جلبوه معهم من مال أصبح مئات الآلاف منهم يغرقون في البطالة والفقر ويواجهون خيارين أحلاهما مر إما العودة الى الديار أو الوقوف في طوابير المساعدات الإنسانية حيث سارعوا الى التسجيل في المفوضية للحصول على المساعدات الغذائية وأحياناً المادية وكذلك الحصول على فرصة إعادة التوطين. ( انظر الصور المرفقة رقم ٥، ٦ )

بالرغم من ذلك لا زالت المكاتب المنتشرة في البلدان الثلاثة تحاول جاهدة التعرف على العراقيين الأكثر استضعافاً وقد بوشر بتطبيق برامج للاتصال في محال لتصحیح هذا الوضع. فيحاول عاملون وظيفتهم الاتصال باللاجئين الوصول إلى العديد من العراقيين وإحالتهم الى الجهات المعنية لتسجيلهم والحصول على ما يلزم من المساعدة والحماية إضافة الى التوعية بدور المفوضية في تخفيف أزمته وكونها جهة محايدة وغير مرتبطة بالولايات المتحدة وتسهيل انضمامهم إلى مبادرات توزيع الأغذية. بيد أن مثل هذه البرامج تحتاج إلى زيادة التمويل واستمراره لتكتسب صفة الاستدامة<sup>١</sup>.

---

<sup>١</sup> مقالة ل " اندرو هاربر رئيس وحدة دعم العراق في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين " بعنوان اللاجئين العراقيون بين الرفض والتجاهل (٢٠٠٩).

## المبحث الثاني: الحلول المستدامة للنكبة العراقية حسب رؤية المفوضية السامية.

تتمثل تلك الحلول في العودة الطوعية الى البلد الأصلي أو الاندماج المحلي في بلد اللجوء أو إعادة التوطين في بلد آخر.

- **العودة الطوعية** : نظرا لغياب فرص إعادة التوطين ولاستحالة الاندماج المحلي يبقى خيار العودة الطوعية الحل الدائم المفضل للمفوضية السامية لكن هذا الهدف سيبقى صعب المنال في ظل غياب اي تقدم سياسي مهم في العراق حيث فشلت القيادة السياسية في العراق من استغلال الهدوء النسبي لبناء تسوية حقيقة بين الأغلبية الشيعية والسنية ولوقف التهجير المنظم لمسيحي الموصل

وما زالت المفوضية ترى أن الشروط الأساسية اللازمة لتشجيع ودعم العودة الى العراق لم تتحقق بعد وحتى اليوم لم تكن العودة خيارا طوعيا لكثير من العراقيين<sup>1</sup>، حيث معدلات العنف خلال الأشهر الأخيرة والأيام الدامية التي مرت على بغداد إضافة الى الغموض الذي يلف الانتخابات المزمعة واستمرار نقص الخدمات الاجتماعية وقلة فرص العمل تمنع الغالبية العظمى من اللاجئين في سوريا والأردن من التفكير في العودة وقد كان السبب في بعض الأرقام المسجلة في سوريا إلى أن الفقر هو السبب الرئيسي للعودة إضافة الى عدد صغير من اللاجئين يقومون بزيارات قصيرة سواء للاطمئنان على الأسرة أو الممتلكات أو لقبض المعاشات التقاعدية<sup>2</sup>.

- **الاندماج مع المجتمع المحلي**: وهو خيار صعبا أو يكاد مستحيلا من قبل البلدان المضيفة كون تلك الدول تستضيف أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الأمر الذي يعقد من الأوضاع الاقتصادية والديمقراطية في تلك الدول إضافة الى أن تدفق اللاجئين بشكل كبير خاصة في سوريا والأردن أسفر عن تحديات أمنية كبيرة لتلك الدول.

في سوريا: أدى التدفق الكبير للاجئين العراقيين الى ارتفاع عدد السكان وتكاليف الحياة وأسعار العقارات وازدياد استهلاك مياه الشرب وانخفاض واقع الخدمات الصحية وظهور ظواهر غريبة من حيث النسبة على المجتمع السوري من مثل الدعارة وعمالة الأطفال وأدى

<sup>1</sup> منظمة العفو الدولية تقرير بعنوان "لاجئو العراق بين الكلام والواقع".

<sup>2</sup> خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ ص ١٠.

تسلل بعض المجرمين بين اللاجئين الى ازدياد معدل ارتكاب الجرائم بنسبة ٢٠% وظهور أنواع جديدة من الجرائم كالخطف مقابل فدية أو الابتزاز حيث بلغت الزيادة في نفقات حفظ الأمن حوالي ١٥,١٣٤,٦٦٠ دولار أميركي خلال العام ٢٠٠٦<sup>١</sup>.

في الأردن: واجه الأردن ضغوطات خطيرة من ناحية الموارد الطبيعية والبنية التحتية والسعة الاقتصادية إضافة الى الخطورة على التواجد الديموغرافي للسكان مع تواجد عدد كبير من الفلسطينيين في الأردن حيث أصبح الهاشميون أقلية في بلدهم<sup>٢</sup>.

في مصر: أدى تواجد العراقيين في مناطق محددة الى ارتفاع أسعار العقارات في مناطق محددة يقطنها اللاجئون العراقيون إضافة الى ظهور آثار اجتماعية وثقافية ودينية غريبة ومرفوضة ضمن المجتمع المصري ( حيث طالب اللاجئ العراقيين في مدينة السادس من أكتوبر بإنشاء حسينيات خاصة بهم)<sup>٣</sup>.

إضافة الى أن المجتمع المصري يعاني أيضا من تواجد أعداد كبيرة من لاجئي دول أخرى مثل السودان وفلسطين.

### إعادة التوطين

لا تسنح فرصة إعادة التوطين باعتباره حل دائم ووسيلة للحماية إلا لنسبة ضئيلة تقدر ب ١% من مجموع العراقيين الموجودين في المنطقة وذلك يعود لكون استجابة دول العالم لتوطين العراقيين غير سخية بل إن اغلب الدول مازالت ترفض لجوء العراقيين إليها رغم ظروف العراق الصعبة ومازال آلاف منهم واقفين في أنفاق مجهولة وقد شرعت المفوضية منذ ٢٠٠٦ في تنفيذ عملية واسعة النطاق لتوطين عشرات الآلاف من العراقيين المؤهلين حسب درجة الضعف، وبخاصة اللاجئين الفلسطينيين الذين أصبحوا أهدافا للهجمات والاضطهاد منذ عام ٢٠٠٣ حيث لا تشكل العودة ولا الاندماج المحلي خيارا ممكنا لهم فحياة أكثر من ١٥٠٠ لاجئ تقطعت بهم السبل في مخيمات التنف والهول في سوريا وفي الأردن لا تزال معلقة في انتظار اختيارهم و مغادرتهم لإعادة التوطين<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> د. إبراهيم دراجي دراسة بعنوان "إشكالية ضبط الحدود وأثار تدفق اللاجئين العراقيين على سورية" ٢٠٠٧.

<sup>٢</sup> تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان " أزمة اللاجئين العراقيين بين الكلام المعسول والواقع المر" /آذار ٢٠٠٨.

<sup>٣</sup> إيمان مرعي دراسة بعنوان "حالة اللاجئين في مصر الواقع والإشكاليات" مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ص ٣٣.

<sup>٤</sup> خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ ص ٥٣.

ويصر الأردن على أن إعادة التوطين هو الخيار الوحيد أمام اللاجئين الذي تعترف بهم المفوضية العليا للاجئين ضمن أراضيهم وإلا فالطرد أو الترحيل هو الحل لدى الحكومة الأردنية<sup>١</sup>، ولذلك كان التركيز الأكبر من دول العالم لغاية ٢٠٠٨ على اللاجئين في الأردن كونها تساعد في المحافظة على مجال الحماية للاجئين ولكن التوجه نحو العدد الكبير في سوريا بدأ بعد ٢٠٠٨.

وهناك عدة مشاكل تواجه اللاجئين خلال عملية إعادة التوطين فعمليات المغادرة ما زالت متخلفة كثيراً عن عمليات تقديم الطلبات من جانب مكتب المفوض السامي للاجئين.

والنتيجة قيام فجوة متنامية ما بين الحالات التي تُقدم طلباتها والمغادرات الفعلية. وهذا يعني ترك الأشخاص المعترف بهم كلاجئين، ممن يُرى بحسب معايير مكتب المفوض السامي للاجئين أنهم الأكثر انكشافاً للمخاطر، في أوضاع يائسة بصورة متزايدة ولذلك ينبغي على الدول زيادة الكوتات المخصصة لإعادة التوطين لردم تلك الفجوة.

	2007	2008	2009 (as of May)
<b>Submissions</b>	7,692	13,792	6,837
<b>Departures</b>	743	6,971	2,879

جدول يبين اعداد الافراد الذين درست ملفاتهم لاعادة التوطين في سوريا منذ ٢٠٠٧ والمغادرون

وينبغي إيلاء اهتمام كبير أيضاً لعدم إهمال المجموعات أو الأفراد ممن يمكن أن لا تتناسب مواصفاتهم لأماكن إعادة اللجوء المحدودة فقد يكون العزّاب من الرجال والعائلات التي تضم الزوج أو الأب وحده بين تلك الأشد حاجة نظراً لعدم أهلية هؤلاء لتلقي المعونة المالية

<sup>١</sup> تقرير هيومن رايتس ووتش/ تشرين الثاني / ٢٠٠٦ بعنوان "معاملة يلفها الصمت" الكتاب ١٨ ص ٧.

<sup>٢</sup> خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ ص ٢٩.

وعدم قدرتهم على العمل وتواجه حالات إعادة التوطين المتجهة إلى بعض الدول عراقيل جدية بسبب الإجراءات الأمنية المشددة التي يُخضع لها العراقيون كاستبعاد الكثير من الضباط والبعثيين السابقين وبعض الحالات الطبية الحرجة والذين تشكل عودتهم الى العراق خطراً على حياتهم<sup>١</sup>، إضافة الى انه ينبغي إيلاء الكثير من الاهتمام للحالات المتزايدة من العودة من بلدان التوطين حيث اضطر هؤلاء المحترفون الذين شكلوا النخبة في وطنهم، مثل الأطباء والمحامين والمدرّسين والمهندسين إلى مواجهة حضارة مختلفة واقتصاد مكلف وبيروقراطية لا تعترف بمؤهلاتهم<sup>٢</sup>. إن المرونة في معايير إعادة التوطين تكتسي أهمية كبرى. فبينما تتسم إعادة التوطين بميزة السماح للدول بمحاولة مراعاة مصالحها أثناء اختيار الحالات، ينبغي أن يُنسى أن إعادة التوطين هو أولاً وأخيراً أداة للحماية ولتقاسم المسؤولية.

---

<sup>١</sup> <http://www.refugeecouncilusa.org>.

<sup>٢</sup> يوضح أمل زيليك، مدير عمليات التوطين في لجنة الإنقاذ الدولية في بالتيمور «من الواجب إخبار اللاجئين بما هو متوافر أمامه وما يخبئه له الواقع». ويستطرد متحدثاً عن المهاجرين العراقيين: «نتعامل مع أفراد كانوا جزءاً من طبقة وسطى مستقرة جداً. لذلك من الطبيعي أن تكون توقعاتهم أكثر تفاؤلاً».

## الخاتمة

يعد العراق الثقب الأسود في المشرق العربي والشرق الأوسط ، وتبدو ملامح المشهد مضطربة و ليس من المبالغة القول بأن موجة اللاجئين العراقيين التي بدأت في أعقاب الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣ تشكل أكبر موجة هجرة جماعية تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ ترحيل الفلسطينيين عقب إعلان قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، وكما أثرت حملة النزوح الجماعي للفلسطينيين بعد احتلال فلسطين على سياسات وأمن المنطقة والعالم لأكثر من ستين عاما فإن أزمة اللاجئين العراقيين وبدون شك ستؤثر على المجتمع الدولي بشكل عام وبشكل خاص على الدول المجاورة للعراق لوقت طويل فالثابت أن أعدادا كبيرة من العراقيين ينزحون أو يهجرون كل يوم سواء إلى مناطق أخرى داخل بلدهم، أو إلى دول أخرى بالمنطقة، والأسوأ من ذلك أن الذين يغادرون العراق هم من الشرائح القادرة على بناء البلد حيث تقول الإحصائيات بأن هذا النزيف البشري المستمر من العراق هربا من الموت هو من أصحاب الكفاءات العلمية والخبرات الفنية التي تشكل عماد المجتمع. وهذا الأمر الخطير إن صح، فإنه يمثل هدمًا للبنية الأساسية للمجتمع العراقي وستبقى آثاره السلبية لعدة عقود قادمة، وستدفع ثمنه باهظا الأجيال القادمة، التي لا ذنب لها سوى أنها ولدت في العراق. وتبدو تقديرات هؤلاء اللاجئين وتصورات حل مشكلتهم- أو بالأحرى أزمتهم - من المسائل غير المحددة، حيث هرب أكثر من مليوني عراقي من عمليات الخطف والتفجير والقتل التي هزت البلاد منذ الاجتياح الذي قاده الولايات المتحدة قبل سبع سنوات تقريبا. وما زال معظمهم يقيم في سورية والأردن والبلدان المجاورة، حيث باتوا يشكلون عبئا على الخدمات الاجتماعية المحليّة لأن مدّخراتهم بدأت تنفذ ويحذر المسؤولون من مختلف الأطراف من شعب يمكن لئاسه المتنامي أن يهدد أمن المنطقة وغيرها وما زال آلاف العراقيين في بلدان الجوار مواطنين خارج نطاق الدرجات ولم يمنحوا حق اللجوء على رغم مراجعة مكاتب الأمم المتحدة والتي تسلمهم كتبا تضعهم تحت حماية الأمم المتحدة ولكن لا يستطيع أي عراقي إبراز هذا الكتاب لأي من سلطات هذه البلدان وظل آلاف منهم في وضع غير قانوني مخالف لقوانين الإقامة لهذه البلدان ومنذ الاحتلال وحتى الآن ورغم الظروف القاسية التي يعانيها العراقيون في هذه البلدان لم تبذل الأمم المتحدة جهدا جديا لوضع جدول زمني لحل تلك الأزمة والحل بداية يكمن في الاعتراف بحجم تلك المشكلة على المدى الطويل، حيث أن مشكلة اللاجئين العراقيين ليست إنسانية فقط، ولكنها ذات أبعاد استراتيجية فمئات الآلاف من اللاجئين العراقيين غير مستوعبين في مجتمعاتهم الجديدة كما أن نسبة كبير منهم تُظهر عدم



رضائها عن أوضاعها المعيشية والسياسية والاقتصادية؛ وهو ما يدفعهم إلى القيام بأعمال تهدد الاستقرار والأمن في مجتمعاتهم الجديدة. فضلا عن، أنهم في الكثير من الأحيان قد يكونوا وقود الجماعات والتنظيمات الإرهابية لتنفيذ عملياتها الإرهابية في المجتمعات التي لجئوا إليها واستيعاب هؤلاء اللاجئين له العديد من التحديات ولاسيما في الدول التي تفتقد إلى الموارد وتلك التي يستشري فيها الفساد والمحسوبية.

وفي هذا الصدد فالمناقشات الدائرة حالياً في واشنطن حول بلورة إستراتيجية لخروج القوات الأميركية من العراق تستثني الإشارة إلى المسؤولية الأميركية تجاه المواطنين العراقيين العاديين، وتجاه الملايين الذين فقدوا أسرهم وبيوتهم وأمنهم وممتلكاتهم ومصدر رزقهم. ولا يعني ذلك أنه على الولايات المتحدة التحرك بمفردها لحل مشاكل اللاجئين العراقيين، بل يتعين عليها التعاون مع المنظمات الدولية كمفوضية اللاجئين العليا التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة اللتين تعملان معاً لمد يد العون إلى اللاجئين في دول الجوار .

فهل سنشهد خلال عام ٢٠١٠ بداية لحل هذه الأزمة أو سننتظر ربما ٦٠ سنة أخرى وقضية عراقية كأختها الفلسطينية وربما وكالة غوث وتشغيل اللاجئين العراقيين وتفاقم لآزمات امة كتب على شعبها الهجرة واللجوء .

## المراجع:

الكتب:

المؤلف:

- 1- الانتصار في الحروب الحديثة العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية" ويسلي كلارك ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤
- ٢- وثيقة (العراق مذكرة حول بواعث القلق المتعلقة بالقانون والنظام منظمة العفو الدولية
- ٣- نشرة الهجرة القسرية عدد خاص بالعراق ٢٠٠٧ مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد
- ٤- خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين ٢٠١٠ المفوضية السامية للاجئين
- ٥- مقالة اللاجئين العراقيين مشكلتنا أم مشكلة السويد إليزابيث فيريث
- 6- تقييم للاحتياجات النفسية للعراقيين النازحين في الأردن ولبنان/ المكتب الدولي للهجرة
- ٧- اللاجئين العراقيون بين الرفض والتجاهل ٢٠٠٩ اندرو هاربر

البحوث:

الإعداد:

اسم البحث:

- ١- الهجرة داخل العراق وخارجه منظمة الهجرة الدولية IOM
  - ٢- إشكالية ضبط الحدود وأثار تدفق اللاجئين العراقيين على سورية" ٢٠٠٧ د. إبراهيم دراجي
  - ٣- حالة اللاجئين في مصر الواقع والإشكاليات إيمان مرعي
  - ٤- تقييم أوضاع اللاجئين العراقيين في سوريا ٢٠٠٦ عبد الحميد والي
  - ٥- الآثار المترتبة على أزمة اللاجئين العراقيين ٢٠٠٨ جون ألترمان مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
- المراجع العربية :

تقرير حقوق الإنسان الفصلي الحادي عشر

مذكرات صادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

قرارات الحاكم المدني بول بريمر الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة

تقارير منظمة العفو الدولية

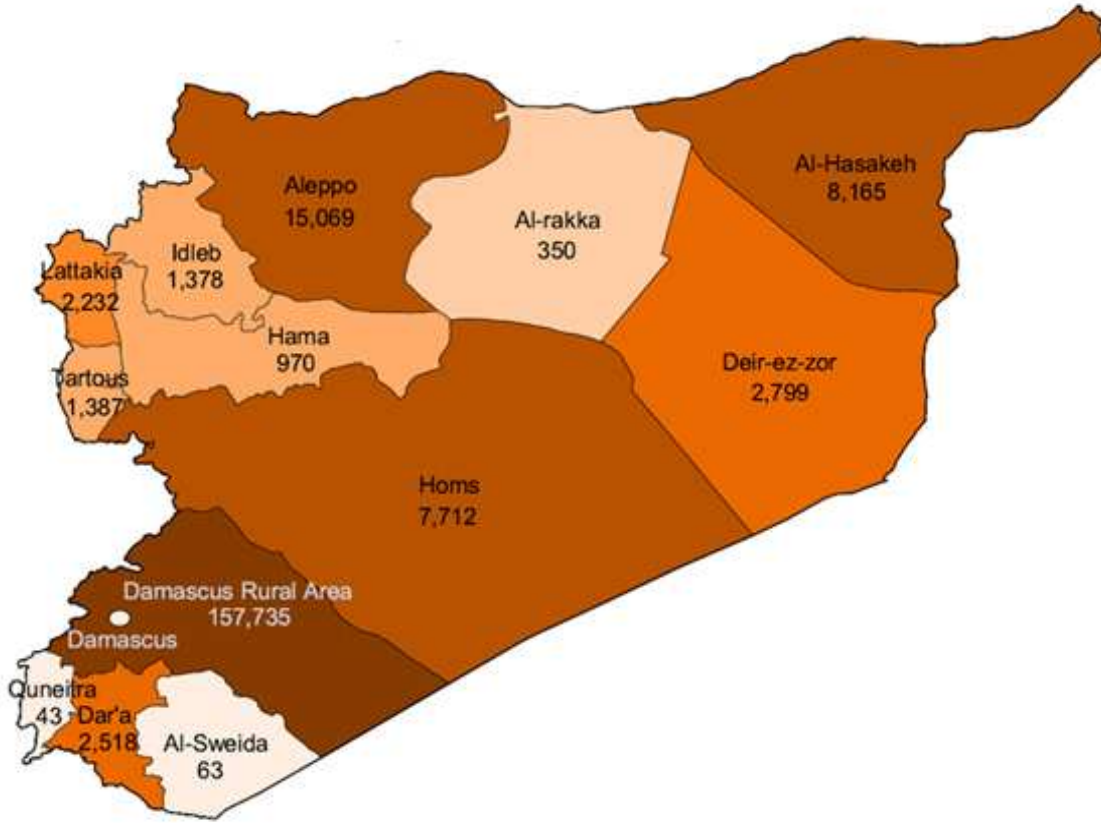
تقارير هيومن رايت ووتش

الاتفاقيات الدولية :

- ١- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين / ١٩٥١ / .
- ٢- بروتوكول العام / ١٩٦٧ / الملحق باتفاقية / ١٩٥١ / .



( الصورة رقم ١ )  
خريطة العراق



( الصورة رقم ٢ )  
توزيع اللاجئين في سوريا



( الصورة رقم ٣ )  
لاجئين فلسطينيين في مخيم التنف (سورية)



( الصورة رقم ٤ )

اللاجئون العراقيون في مركز تسجيل الامم المتحدة (دوما، سورية)



( الصورة رقم ٥ )

اللاجئون العراقيون يصطفون في طوابير امام ابواب الامم المتحدة



( الصورة رقم ٦ )

تظاهرات واعتصامات للاجئين العراقيين للمطالبة بحقوقهم



## المرفق رقم ٧

المساعدات الخارجية بالأرقام عن تقرير منظمة العفو الدولية العراق: ازمة اللاجئين العراقيين بين الكلام المعسول والواقع المر ٢٠٠٨

ظلت المساهمات المقدمة من أوروبا حتى تاريخه غير كافية. فعلى سبيل المثال، لم تقدم هولندا في ٢٠٠٧ سوى مليون يورو واحد إلى مكتب المفوض السامي للاجئين من أجل اللاجئين العراقيين في سورية والأردن، وتعترم مضاعفته في ٢٠٠٨. وهذا أدنى بكثير مما تستطيع هولندا تقديمه. وبالمثل، فإن المساهمات التي قُدمت إلى الوكالات المختلفة في ٢٠٠٧ وتلك التي وعد بتقديمها لعام ٢٠٠٨ تظل أدنى بكثير مما يمكن وينبغي تقديمه. وعلى سبيل المثال، تبرعت هولندا بمبلغ مليوني دولار أمريكي لليونسف من أجل التعليم في العراق وسورية والأردن في ٢٠٠٧، وبمبلغ مليون يورو واحد للجنة الدولية للصليب الأحمر لتوفير المساعدات الطبية للأشخاص النازحين داخلياً في العراق، وبمبلغ مليوني يورو للمنظمة الدولية للهجرة لتأمين المأوى للمهجرين داخلياً في العراق. وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير مبلغ مليون دولار واحد لليونسف في ٢٠٠٨، وبمبلغ مليوني دولار لمنظمة الصحة العالمية، ومبلغ ٢.٤ مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي، و٣٢.٥ مليون دولار (لمشاريع ودفعات عيانية) لوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

وحتى مايو/أيار ٢٠٠٨، أتت أكبر المساهمات من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٩٥.٤ مليون دولار أمريكي. وقد أسهمت دول أخرى بمبالغ أدنى بكثير: المملكة المتحدة (٦.٢٥ مليون دولار أمريكي)، السويد (٥.٩٧ مليون دولار أمريكي)، أستراليا (٥.٥٢ مليون دولار أمريكي)، فنلندا (١.٥٨ مليون دولار أمريكي)، الكويت (مليون دولار أمريكي واحد)، النرويج (٩٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي)، فرنسا (٧٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي)، سويسرا (٧٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) إيطاليا (٦٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ ٦.١٧ مليون دولار ومانحون من القطاع الخاص بمبلغ ١٧٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

مكتب المفوض السامي للاجئين، ملخص لتمويل العملية الخاصة بالعراق ٢٠٠٨ حتى ١٦ مايو/أيار ٢٠٠٨

ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت بدفع مبلغ كبير في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بالقياس إلى الدول المانحة المحتملة الأخرى، فإن منظمة العفو الدولية تعتبر أن المسؤولية الخاصة التي تتحملها سلطات الولايات المتحدة بالعلاقة مع العراق وشعبه تعني وجوب أن تفعل أكثر من هذا بكثير. وتشجع منظمة العفو الدولية سلطات الولايات المتحدة على أن لا تخضع للاعتبارات التقليدية في أن تقتصر مساهماتها على نسبة معينة من إجمالي مناشدات المعونة، وإنما أن تدفع أكثر، وفقاً لمسؤوليتها وقدراتها الخاصة، وبحسب الحاجات الفعلية لتجمعات اللاجئين.

السويد قدمت مليوني كرون سويدي (٣٣٥,٠٠٠ دولار أمريكي) إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لأغراض الحماية والرعاية الطبية والغذاء والمأوى في لبنان في ٢٠٠٨،

الدنمارك دُفعت المبالغ التالية في ٢٠٠٧: ٦٥ مليون كرون دنمركي (١٣.٧ مليون دولار أمريكي) لحماية اللاجئين العراقيين في البلدان المجاورة، وبخاصة في سورية والأردن، (من خلال مكتب المفوض السامي للاجئين)؛ و٢٥ مليون كرون دنمركي (٥,٢٢١,٨٢٣ دولار أمريكي) للمناشدة التعليمية الإقليمية لمكتب المفوض السامي للاجئين - اليونيسف؛ و ٣,٧٩٦,٦١٧ مليون كرون (٨٠١,٠٠٠ دولار أمريكي) للاتحاد